



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة المستنصرية

كلية العلوم السياسية

" مبادئ علم السياسة "

المرحلة الأولى

اعداد

أ.م.د. فائق محمد مرزاق

٢٠٢٠ - ٢٠١٩

محاضرات الكورس الأول

المحاضرة الأولى : تعريف السياسة

تفيد نظرة سريعة على أدبيات العلوم السياسية بأن منشأ كلمة سياسة في اللغة العربية ، كما يذكرها لسان العرب هو من السوس بمعنى الرياسة ، أي القيام على إدارة أمور الناس . أيضاً عرفت السياسة بأنها كل ما يتعلق بالدولة ، حيث يركز أتباع هذا التيار على عمل الدولة كمؤسسة وكعملية تفاعلية بين الأفراد في مجتمع معين .

أما كلمة *politique* الفرنسية فتعود بجذورها إلى الكلمة اليونانية *e polis* وتعني الدولة - المدينة أو التجمع الذي تتألف منه المدينة ، وكلمة *ta politica* وهي جمع لكلمة *de politicos* تعني الأشياء السياسية والأشياء المدنية و الدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة ، بينما كلمة *e politique* تعني الفن السياسي .

في حين أن كلمة *politics* في اللغة الانكليزية تعبر عن النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات فيما يخص توزيع الموارد فنرى مثلاً *David Easton* يعرف السياسة بأنها "التوزيع السلطوي للقيم في مجتمع" ، وأيضاً ينحو في هذا الاتجاه *هارولد لازويل HAROLD LASWIL* " حين يعرف السياسية بـ

WHO GETS , WHAT . WHEN,AND HOW ?

وبهذا حمل التعبير الانكليزي *POLITICS* الصراع المشرعن على توزيع القيم في المجتمع . وأيضاً يمكن الإشارة إلى أن هذا التعبير يشير إلى الاهتمام بشؤون الفرد والجماعات في إطار التنظيم العام أو النظام السياسي والاجتماعي لمجتمع معين .

أما المعنى الاصطلاحي فقد عرفت الموسوعة الكبيرة الفرنسية ، السياسة بأنها "فن حكم الدولة" .

هذا ولا جدال في أن السياسة أصبحت تمثل في وقتنا الحاضر مسألة حيوية بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والمشتغلين بالسياسة كما أنها حيوية لكل أنسان يعيش ظروف مجتمعه ، فكل فرد لديه مشاعر خاصة واتجاهات معينة نحو المسائل السياسية ، لقد أصبح عالم اليوم "عالم سياسة". والسياسة والحكم هما من أقدم مظاهر نشاط الإنسان ، ولقد ذهبت الجامعات الأوروبية والأميركية إلى التركيز على دراسات السياسة والنشاط السياسي والصراعات ، و على دراسة أنظمة الحكم ، إن السياسية تحمل في طياتها خطر الصراع المستمر وبكافة أشكاله المعروفة ، قال فولتير : «إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك» . لهذه العبارة قيمة ، خاصة إذا كنا ازاء موضوع اختلفت فيه الآراء وتباينت إلى درجة كبيرة ، فقد جاء في الأنسيكلوبيديا الكبيرة أن السياسية تعني اصطلاحاً "فن حكم الدولة" . ولذلك يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم حكم الدول ، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى". ويصف العلامة روبير السياسة بأنها "فن حكم المجتمعات الإنسانية". وتتراوح السياسة تبعا لذلك بين حدها الأدنى كحاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري . وكضرورة بديهية للتأليف بين المصالح المتنازعة في المجتمع ، وبين حدها الأعلى كصورة للحضارة ، وكعنوان للمستوى التنظيمي الحضري الذي بلغه الإنسان ، وهي في الحالين في خدمة التنظيم الحضاري على مختلف مستوياته ، ويعبر العلامة ابن خلدون من هذا التلازم بين السياسة والحضارة فيقول : « ان الدولة والملك لل عمران بمثابة الصورة للمادة ، وهو الشكل الحافظ بنوعه لوجودها ، وقد تقرر في علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، فالدولة دون العمران لا تتصور ، والعمران دون الدولة والملك متعذر ، ففتعین السياسة لذلك» . السياسة هي صناعة الخير العام ، وقد رجّح ابن خلدون خيرها على شرها ، فوصف الإنسان من حيث هو إنسان بأنه : ".... إلى الخير وخلاله أقرب ، و الملك و السياسة إنما كانا له من حيث هو أنه إنسان ، لأنها خاصة للإنسان لا

الحيوان ، فإن خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك ، إذ الخير هو المناسب للسياسة" .

إننا نذكر دائماً أن السياسة هي فن المساومة و التسوية ، ولا نعرف حضارة نشأت وازدهرت إلا في ظل الحكمة السياسيّة . واليوم فإن السياسية تشمل كافة الأنشطة السياسية والمشكلات المطروحة أمام المجتمع ومن حوله ، ويعرفها بعض الدارسين على أنها تلك العمليّات الصادرة عن السلوك الإنساني ، التي يتجلى فيها الصراع حول الخير العام من جهة ، ومصالح الجماعات مس جهة أخرى ، ويظهر فيها استخدام القوة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصراع أو التخفيف منه أو استمراره . وأحيانا يقصد بالمصطلح تلك العمليات التي تحدث داخل نطاق الدولة . وعموما فإن معظم التعريفات الحديثة تتحو نحو الاعتراف بأن جوهر السياسة هو الصراع حول طبيعة الحياة الخيرة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، وهنا يمكن القول إن الصراع والقوة والسياسة العامة هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة ، ومن ثم أكد كثيرون على أهمية القوة "الفعل السياسي هو ذلك الذي يتم من منظور قوة وضع آخرون عنصرا آخر موضع الاهتمام الأساسي ، فنجد العلامة ديفيد ايستون يؤكد أن السياسة يقصد بها طبيعة السياسة العامة التي تضعها أية جماعة .

وهناك اتجاه آخر في تعريف السياسة على أنها "علاقات القوة بين الناس". "فالسياسة هي السيطرة". كما أن هناك إجماع على اعتبار السياسة "ضرب من ضروب الفن" ، إذ لا بد من وجود "مهارات سياسية" لدي كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم . وهذه المهارات تزداد عادة من خلال الخبرة العملية ، لكن الخبرة وحدها ليست كافية ، إذ يتعين أن تتوافر عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلاق وبعد النظر والإلهام والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أنسب وأدق الوسائل ، ومعنى ذلك كله أن السياسة تحتاج إلى نوع من

الحكمة العملية . ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أن تعلم السياسة ومعرفة دروسها لا يتم عن طريق المنطق فحسب ، ولكن يحتاج إلى تطبيق الإلهام او الاستدلال الحدسي ، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن بوجه عناية خاصة إلى "فن ممارسة الحكم" ، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقليّة الناقد الفني او الأديب حين يعنى بمسائل مثل التوازن والانسجام والإلهام والتذوق .

السياسي هو الملك الذي يرتفع بغاية السياسة عن مستوى مجرد فض النزاعات إلى مستوى مغاير - مستوى أن يبقى معه فض هذه الخلافات أمراً لازماً بالطبع ، يلتزم على ضوء العدل وبوحي الحق ضمن إطار منهجية موضوعية مسؤولة واعية . وهذا يعني أن السياسي يرتفع بالسياسة من مستوى "الفن الدجال" إلى مستوى الفن الخلاق العبقري ، فالسياسي بمفهومه الرائع هو ذلك الذي تقترب على يده السياسة أقرب ما تقترب إلى العلم . ويذهب ملحم إلى تعريف السياسة بأنها : "الفض السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات - الحل الذي يقدر ، إذا ما تحدّاه أحد المتنازعين أو جميعهم معاً على فرض احترامه عليهم السياسة هي التسويات المسموعة للخصومات" .

ويصفها آخرون بأنها "التكالب على المكاسب"، بينما قال عنها العلامة وليام ماكبرايد :
"بأنها عمل قدر" ووصف السياسي بأنه "جامع نفايات".

وهكذا يتميّز القرن العشرون بظاهرة طغيان "السياسة" على كل شيء ، إلى درجة أن الناس بدؤوا يربطون كل عمل لا أخلاقي بالسياسة .

المحاضرة الثانية : علمية علم السياسة

قبل الحديث عن علم السياسة ، لابد لنا من تعريف العلم بشكل عام ثم نرى فيما إذا كان علم السياسة بشكل علما أم لا ؟

ان كلمة علم تعني للبعض مجموعة من المعارف في مجال معين وللبعض الآخر مجال من المعرفة يختص بالتكنولوجيا أو الرياضيات أي العلوم الطبيعية ، بينما يرى فريق آخر أن العلم هو المنهج الذي تتبع فيه الخطوات العلمية التي تعتمد على العقل والملاحظة والتجريب للحصول على معرفة في مجال من المجالات.

بهذا التعريف نرى أن للعلم خصائص ، منها :

١. أن يكون للعلم موضوع للبحث .

٢. أن يكون للعلم منهجية للبحث.

٣. أن يكون هناك تراكم في هذا المجال .

بالنقصيل ، أن يكون للعلم موضوع : لا يمكن لأي علم من العلوم أن يوجد دون أن يكون له موضوع بشكل الجوهر الأساس للدراسة ، فعلم الجيولوجيا له موضوع الأرض ، و علم البيولوجيا له موضوع كل الظواهر التي تتعلق بالحياة من الخلية وغيرها من مواضيع أخرى . والسياسة هذا النشاط البشري ، هو ايضا يشكل موضوعاً لعلم يمكن أن يدرس هذا النشاط الإنساني الهادف إلى تنظيم وإدارة امور المجتمع .

اما فيما يتعلق بالمنهج : أي أن كل علم لا بد له من طريقة بحث و منهجية يتبعها الباحثون والعاملون في هذا المجال لدراسة الظواهر المتعلقة بالموضوع سواء كانت طبيعية ام اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية . فالعلوم الطبيعية تعتمد على التجريب و المقارنة ، واستخدام طرق مختلفة لدراسة الظواهر الطبيعية ، كذلك العلوم الاجتماعية

لها طرقها في دراسة الظاهرة الاجتماعية بطرق علمية تعتمد على الملاحظة والاستقراء والتجريب .

هذا ويمكن القول أن العلم يختلف عن بقية مصادر المعرفة الأخرى بأنه موضوعي وليس ذاتياً ، أي أن العلم يجب أن يفصل بين الذات و الموضوع ، فالمعرفة الفلسفية على سبيل المثال تقوم على رأي شخصي لا يستطيع فيلسوف آخر أن يبدأ من حيث انتهى الفيلسوف الآخر . بينما في الطرق العلمية الوضعية يمكن لأي باحث في هذا المجال أن يبني على ما سبق ، ولذلك يكون هناك تراكم في هذا المجال ويتم التطور في هذا العلم .

أما بالنسبة للتراكم في علم السياسة ، فإذا ما نظرنا نظرة سريعة إلى الكتب والمجلات الموجودة في المكتبات ، نحصل على الإجابة على سؤال التراكم في علم السياسة . فهناك آلاف ، الكتب والمجلات والدوريات التي تهتم بدراسة الظواهر السياسية ، وكذلك تدرس الجامعات والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم علم السياسة كفرع خاص تتفرع عنه مجموعة من الاختصاصات العلمية . مما سبق نجد أن علم السياسة هو علم تتوافر فيه الشروط المسابقة ، من وجود موضوع ومنهجية وتراكم ، ولذلك لم تعد طبيعة هذا العلم محل جدل كبير حول إمكانية دراسة الظواهر السياسية بطرق علمية .

مما سبق أيضاً ، نجد أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم ، وتدرس مجموعة الشؤون التي تهم الدولة ، والطريقة التي يسلكها الحكام ، وبذلك تكون الأسس الموضوعية للعلم قد اكتملت بوجود الشروط المطلوبة لقيام علم مستقل .

والسؤال الآن ، هل تتوافر هذه الشروط في علم السياسة ؟

للإجابة على هذا السؤال لابد لنا من تحديد موضوع علم السياسة المنهجية المتبعة في دراسة الظاهرة السياسية ، ومن ثم نرى فيما إذا كان السياسة والمنهجية ومن ثم نرى فيما إذا كان هناك تراكم في هذا العلم أم لا ؟

من الواضح ان الظاهرة السياسية والسلوك السياسي والمؤسسة السياسية هي موضوع علم السياسة . فالنشاط الهادف للإنسان لتنظيم وإدارة شؤون المجتمع قديم ، ويرى البعض أن هذا النشاط له قوانين او شبه قوانين تحكمه ، ولذلك يمكن أن يكون هناك نماذج من السلوك تتكرر في المجتمع ونماذج من الظواهر لها صفة السياسية ، وبما أن هناك أيضا ظواهر سياسية ولها نوع من النمطية والحدوث و التكرار ، فهي موضوع للدراسة ، والعلم الذي يدرسها يجب أن يكون علم السياسة .

أما فيما يتعلق بالمنهجية ، فعلم السياسة اعتمد طرقاً عديدة في دراسة الظاهرة السياسية . فالبدايات كانت عبارة عن مجموعة الكتابات التي اتسمت بالصبغة الفلسفية ، والتي كانت تبحث عن العدالة ، وكيف يمكن أن يحصل المجتمع على السعادة والرفاهية ، ولذلك نرى أن الكتابات الأولى تركزت حول مفهوم المدينة الفاضلة والعدالة والحاكم الفيلسوف والشروط التي يجب أن تتوافر في الحاكم كي يصبح حاكماً ، وما هي أفضل أنواع النظم السياسية ، أي أنظمة الحكم . إن هذا النوع من الدراسات يعود إلى الإغريق ، وخير من يمثل هذا المنهج في العمق هو الفيلسوف الإغريقي أفلاطون . أما الاتجاهات الأخرى التي تقوم على الملاحظة والوصف والتحليل ، ومن ثم الملاحظة والتجريب فيتمثل في المنهج الذي يطلق عليه البعض اسم "المنهج العلمي أو المنهج الوضعي" الذي تبلور في القرن التاسع عشر ، والبعد الثاني للسياسة يرى فيها بأنها من الفن والحكم في هذه الحالة .

و "الحكم" في هذه الحالة هو عملية صعبة تعتمد أساسا على الحدس والذكاء ، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عناية خاصة إلى أن ممارسة الحكم . على أن يعالج

هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني ، أو الأديب حين يعني بمسائل مثل التوازن ، والانسجام والإلهام والتذوق . وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية ، فإن الفن يحتاج إلى العبقرية ، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ ، والذين تحدثوا بوحى من العبقرية السياسية ، مصدراً غنياً للمعرفة السياسية ، و أفكاراً مبدعة حول فن الحكم .

إلا أن هذا الموقف يتطلب تبني نظرة منهجية خاصة نحو علم السياسة ، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكاناً وسطاً بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية ، ومعنى ذلك أن دراسات علم السياسة لا يتعين عليها أن تتجه اتجاهاً مطلقاً نحو جمع المعلومات حول الحكومة باستخدام الإجراءات العلمية الدقيقة وإنما عليها أن تمنح قدرًا من اهتمامها للطبيعة الإنسانية والحكمة والخيال السياسي ، وأن تستخدم التعاطف الإنساني كأداة رئيسية من أدواتها .

المحاضرة الثالثة : خصائص السياسة

١. إن السياسة تمتاز بالمرونة بسبب الآفاق الواسعة التي تعالج فيها القضايا الإنسانية الشائكة ، فليست المعالجة مقتصرة على الجوانب القانونية و المؤسسة وإنما على الجوانب المتغيرة في الحياة الاجتماعية ، ولذلك ، فإن الحاجة إليها قائمة في كل زمان ومكان ، سواء في حل النزاعات ، أو البحث عن البدائل المرغوبة لدى صناع القرار ، أو التسوية و التحكم والوساطة .
٢. السياسة تجمع بين العلم والفن والقوة والقدرة والنفوذ والعقيدة ومن هنا تأتي أهمية الظاهرة السياسية لتنوع طبيعة هذه الظاهرة .

٣. إنها متغيرة وليست ثابتة ، لأنها مرتبطة بهذه الظروف المتغيرة والأفكار المستجدة والتأثير المتبادل بينها وبين الإنسان الذي يستمر بالبحث عن الأفضل لذلك تتغير القناعات وتتبدل الآراء السياسية بفعل الاحتكاك بين الأفراد والجماعات والدول .
- إنها تصارعية من ناحية ، وتعاونية من ناحية أخرى سواء على صعيد الفكر السياسي أو على صعيد الممارسة السياسية للأفراد والجماعات .
٤. وأسباب الصراع والتعاون كثيرة ومختلفة وهي مادية ومعنوية ، مرتبطة بالقدرة والقوة والنفوذ ، والسعي إلى الحكم والسيطرة وتحقيق المصالح المتنافرة والمكاسب المختلفة لكل طرف من الأطراف .
٥. السياسة لها طبيعة سلمية فهي لا تلجأ لاستخدام العنف وإذا لجأت إلى العنف تتحول من نطاق السياسة إلى نطاق الحرب ، ولكن السياسة تلجأ إلى التهديد باستخدام القوة ، وإلى التأثير على الآخرين لتحقيق المصالح الوطنية .

المحاضرة الرابعة : وظائف السياسة

إن الغاية من السياسة كما يراها بعض المفكرين هي :

١. الخير العام :

مما لا شك فيه أن الخير العام يعد من أهم أهداف السبيل في أي مجتمع من المجتمعات . إذ يتضمن أمن وسلامة الفرد والجماعة والدولة وسعادتهم ورفاهيتهم ، فقد كان سبب البحث عن السعادة هو المحور الأساسي لدراسة السياسة منذ أيام الإغريق وحتى عالمنا المعاصر ، وقد جهد الفلاسفة في توضيح غاية السياسة منذ أفلاطون ، الذي يعتقد بان الحاكم يجب أن يكون عالماً وفاضلاً و فيلسوفاً لكي يقود الناس إلى الفضيلة والكمال والسعادة . وقد نهج أرسطو نفس المنهج في البحث عن العدالة والحاكم العادل ، ولكن بطريقة واقعية من خلال الممكن ، وتوفير الحياة الفضلى للجميع

، ودعا إلى تقيد الحاكم بالقانون منعاً للاستبداد ، وأعلن أن هدف التنظيم السياسي هو تحقيق الخير ونشر الفضيلة و إتاحتها أمام الأفراد لكي يبلغوا أفضل حياة ممكنة .
كذلك أكد العلماء والفلاسفة المسلمون أن الغاية من السياسة هي تحقيق الخير العام ولذلك طرح الكثير منهم تصوراتهم للدولة والحاكم ، وكان الفارابي في مقدمة من دعا إلى المدينة الفاضلة والحاكم العالم الذي يتمتع بمواصفات عالية ومتميزة كالمعرفة بأحكام الدين والعلم والرأي والأخلاق والشجاعة . بالإضافة إلى الفارابي ظهر فلاسفة و علماء مسلمون أمثال ابن سينا الذي تبع افكار الفارابي.
ويصف ابن خلدون السياسة بأنها صناعة الخير العام ، وقد رجح خيراها على شرها واصفاً الإنسان بأنه إلى الخير أقرب .

٢. الوصول إلى السلطة والنفوذ :

وهو الغاية الثانية من السياسة ويعتبر من المسلمات الآن ، أن جميع الأفراد والأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية وصناديق الاقتراع ، أو بالوسائل غير الشرعية الانقلابات العسكرية .
ويرى البعض بأنه غالباً ما تكون الأهداف الأساسية للسياسة خدمة الشعب وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمنه وسلامته ولكن تسلط بعض الحكام يجعل هذه الأهداف تغيب وتصبح مسألة ثانوية مقابل شهوة الحاكم وحبه للبقاء في السلطة.

٣. تحقيق المصالح المشتركة :

من المعروف أن العملية السياسية داخل المجتمع تمثل مجموعة من التفاعلات بين مجموعة من الرغبات والاتجاهات ، ففي حين نجد على سبيل المثال بعض الجماعات تسعى إلى تحقيق هدف معين مثل تحسين أداء القطاع العام عن طريق الخصخصة وإيجاد المنافسة بين القطاع العام والخاص ، ونجد فريقاً آخر يريد الإبقاء على القطاع العام والمحافظة عليه ، لأنه يأوي نسبة كبيرة من العاملين ، كذلك نجد أن بعض القوى

السياسية والاقتصادية في مجتمع معين تريد الانفتاح على النظام العالمي ، البعض الآخر يريد الحماية للصناعات المحلية . فالسياسة تأتي كوسيلة أساسية لحل مثل هذه الصراعات التي تخلق في مكانها التعاون للمصلحة العامة . كذلك على المستوى الدولي يخدم اتفاق مجموعة من الدول على إقامة علاقات تعاون وتحالف بينها مصلحة هذه البلدان جميعاً .

٤ . تحقيق السلام والوئام والوفاق :

كما ذكرنا سابقاً ، فان السياسة لها غاية سامية أخرى وهي تحقيق التعايش بين الأفراد والجماعات والدول المختلفة في أفكارها ومبادئها وممارساتها ، واحترام كل طرف قناعات الطرف الآخر وتوجهاته ، لا سيما أن كل طرف لا يستطيع أن يلغي الآخر .

٥ . تحقيق الازدهار والرفاهية والسعادة :

ان تحسين أداء الأفراد والمؤسسات واعتماد التنظيم الإداري و الجماعي في المجتمع يعد أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة الاجتماعية وتحقيق الازدهار والرفاهية . فالسياسة تقدم الوسيلة التي من خلالها يختار المجتمع النظام السياسي والاقتصادي الذي من خلاله يسعى إلى تحقيق الرفاهية والسعادة لأفراده سواء أكان هذا النظام رأسمالياً يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، أم اشتراكياً يقوم على الملكية العامة الأدوات الإنتاج .

لذلك ، تعدّ السياسة الناجحة قادرة على توفير كل مستلزمات النجاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الأفراد والجماعات وتنظيمهم ، وتشريع القوانين والأنظمة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع كي يتم التقدم والإبداع والبناء الحضاري في ظل استقرار المجتمع .

٦. حل الخلافات بالطرق السلمية :

السياسة حاجة من حاجات المجتمع البشري وضرورة رئيسية للتأليف والتوفيق بين المصالح المتنازعة في المجتمع وصولاً إلى حالة سلمية ومستقرة بين الأفراد ، أما الحرب فهي حالة الاستثناء رغم انتشارها .

والسياسة كقيلة بأيجاد وسيلة لجميع الأطراف المتنازعة في حوار لإزالة اسباب الخلاف وايجاد طرق بديلة لحل النزاعات بالطرق السلمية . هذا على الصعيد الخارجي ، أما على الصعيد الداخلي فمن المعروف أن أغلب المجتمعات تتكون من جماعات ومراكز قوية ذات انتماءات وهويات مختلفة ، وبذلك تكون المصالح في أغلب الأحيان مختلفة . هذه الانتماءات المختلفة سواء أكانت دينية أم عرفية فهي تشكل نقطة صراع أو اختلاف ، فالسياسية تلعب دوراً هاماً في ايجاد طرق وتسويات لحل هذه النزاعات المختلفة ، حيث يعتبرها البعض المحل المطاع للمنازعات والتسويات المسموعة للخصومات .

٧. البحث عن الحقيقة :

لقد كانت دائماً الحقيقة الهدف الأساسي البحث في السياسة منذ القديم ، فقد ركز الفلاسفة دائماً على البحث عن الحقيقة وجعلوها جوهر اهتمامهم ، لأن الحقيقة تحرر الإنسان بالمعرفة ، وبالحقيقة يتم تحسين المصير الإنساني ، فالعلاقة بين المعرفة السياسية وتوظيفها لصالح الإنسان وتحريره من كل القيود ليسيئر على البيئة المحيطة به ، وكذلك لتذليل جميع الصعوبات التي تواجهه . هذه العلاقة هي الركيزة الأساسية للسياسة .

٨. المراجعة المستمرة للمسلمات :

من الواضح أن ممارسة السياسة بالطرق الشرعية ، ودراسة السياسة بالطرق العلمية تساعد على مراجعة المسلمات والأنظمة السياسية بنظرة نقدية نابعة من الواقع و البحث

دائماً عن أفكار جديدة تلائم المستجدات الحياتية ، وهذا يتطلب المشاركة الجماعية من خلال التعددية السياسية وحرية الأحزاب وحرية القول والفعل .

٩. تحقيق إنسانية الإنسان

إن الإنسان كان ومازال المحور الأساسي ليس فقط لعلم السياسية بل للنشاط السياسي أيضاً ، فالسياسية هي علاقة الإنسان بالإنسان الآخر ، وعلاقة الحاكم بالمحكوم . ولذلك فالسياسة تسعى لتحقيق إنسانية الإنسان من خلال تنظيم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس لخدمة المصلحة العامة وخدمة الفرد وتساعد على تحقيق ما يتمناه .

١٠. تعزيز روح المواطنة :

تساهم السياسية في خلق روح المواطنة و تطويرها وتعزيزها ، من خلال التركيز على القيم النبيلة والدفاع عن الوطن والتضحية في سبيله ، والمشاركة في الأعمال التي تهم الشعب بشكل عام ، وأداء الواجبات والتمتع بالحقوق ، وحث الفرد على الالتزام الأخلاقي بقضايا الوطن والأمة .

ويتعزيز روح المواطنة ، وإيجاد ثقافة سياسية جديدة تكون أساساً لبناء نظام يتم معه حكم الشعب نفسه بنفسه .

١١. الإعداد للوظائف :

الاهتمام بالسياسة شيء ضروري كما ذكرنا لتنشئة جيل واعٍ مسؤول ، هذا وإعداد أفراد للوظائف العامة ، فدراسة العلوم السياسية وإنشاء المعاهد والمراكز والجامعات لتقديم المعرفة السياسية يساعد على تأهيل الأفراد للعمال في الوظائف العامة ، سواء الداخلية أو الخارجية.

مما سبق نجد أن السياسة لها اهداف وغايات محورها الفرد الإنسان ، الذي يسعى من خلال المعرفة السياسية إلى السيطرة على البيئة المحيطة به من أجل التصدي

للمصوبات و خلق مناخ ملائم للإبداع ، كذلك السياسة تعطي الإنسان الفرصة لإيجاد نظام سياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان ، والحريات العامة للجميع ، كي ينعم الفرد والمجتمع بالرفاهية والسعادة ، وهي الغاية الأساسية للإنسان منذ القديم وحتى الآن . من هذا نجد أن السياسة هي فعلا صناعة الخير للجميع ، وهي النشاط الذي يرقى بالإنسان إلى مراتب عالية ، وهي التنظيم والإدارة ، وهذه الميزات هي التي تفرق وتميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى .

المحاضرة الخامسة: موضوعات علم السياسة :

ان الموضوعات المتعلقة بالعلوم السياسية كثيرة وواسعة فنجد على سبيل المثال المفردات التي أقرها نخبة من علماء السياسة في منظمة اليونسكو في عام ١٩٤٨ ، وهي :

١. النظرية السياسية : وتتضمن دراسة جميع النظريات التي وضعت تحديد علاقة الفرد بالدولة ، ومدى خضوعه لها ودراسة الأفكار السياسية وتاريخها وتطورها عبر الزمن.

٢. المؤسسات السياسية : وتضم كل مما يلي :

- أ. الدستور .
- ب. الحكومة المركزية .
- ت. الحكومة الإقليمية .
- ث. الإدارة العامة .
- ج. وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية .
- ح. المؤسسات السياسية المقارنة .

٣. الأحزاب والفئات والرأي العام ، وتضم :

- أ. الأحزاب السياسية ودراستها وكيفية تكوينها ومدى قوتها في الحياة العامة .
- ب. الفئات والجمعيات .
- ت. المشاركة السياسية للمواطن في الحكومية و الإدارة .
- ث. الرأي العام ، أي دراسة الرأي العام وكيفية تكونه وطرق قرانه وقياسه وتوجيهه .

٤. العلاقات الدولية ، وتضم :

- أ. السياسة الدولية .
- ب. التنظيمات و الإدارات الدولية .
- ت. القانون الدولي .

ومن الجدير بالذكر أن هذه القائمة تعتمد في اغلب الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم مع بعض الإضافات والاجتهادات الخاصة بالدولة والمجتمع كما تراه الجامعة صاحبة الاختصاص ، أما موسوعة العلوم السياسية فقد طرحت مواضيع عدة أهمها :

١. الفلسفة السياسية : تشكل الفلسفة السياسية جزءا من التراث في العلوم السياسية فمنذ أفلاطون وحتى اليوم كانت الفلسفة السياسية التي تركز على القيم و على بعض المفاهيم مثل المدينة الفاضلة والعدالة من المواضيع الأكثر رواجاً في القرون الماضية .

٢. العملية القانونية - القضائية : وهي تركيز الباحث على القوانين والداستير .

٣. الإجراءات التنفيذية : تهتم هذه الدراسات بالعمليات البيروقراطية والتي من خلالها يتم تنفيذ السياسات العامة . فسواء أكان الحاكم رئيساً أم ملكاً فهو رجل دولة عليه مهام لتنفيذها ولذلك توجد بيروقراطيات لمساعدة رجل الدولة للقيام

بمهامه وتشكل هذه المؤسسات أو الديمقراطيات الموضوع الأساسي للدراسة لبعض المتخصصين في مجال العلوم السياسية .

٤. التنظيم الإداري :

هذا الفرع تطور من الحاجة إلى تنظيم أمور الإدارية في الدولة والى أن أصبح الآن فرعاً خاصاً يسمى الإدارة العامة .

٥. الدراسات المتعلقة بالسياسات التشريعية :

هذه الدراسات تركز على الجانب التشريعي من الحكومة ، أي علاقة السلطة التشريعية بالسلطات الأخرى ، مبينة عمل كل منها وعملية الانتخابات للسلطة التشريعية والتمثيل السياسي في الدولة والمجتمع .

٦. الأحزاب السياسية وجماعات الضغط :

يذهب اهتمام هذه الدراسات إلى القوى السياسية الفاعلة في المجتمع وتأثيرها على العملية السياسية ، وعلى اتخاذ السياسات ووضع القرارات وأدوات تنفيذها .

٧. الرأي العام :

يهتم هذا الجانب من الدراسات بالأراء والاتجاهات والمعتقدات وأثرها على السياسة العامة ، وقد برز هذا الاتجاه وتطور مع المدرسة السلوكية .

٨. التنشئة السياسية والثقافة السياسية :

يركز أصحاب هذه الدراسات على أهمية التنشئة السياسية المباشرة وغير المباشرة لتكوين وعي المواطن ، وإيجاد ثقافة سياسية متطورة تواكب أهداف المجتمع في السعي للسعادة والرفاهية .

٩. السياسات المقارنة :

على الرغم من قدم هذه الدراسات التي بدأت مع أرسطو في المقارنة بين الدساتير لدول المدينة ، إلا أن هذا الجانب من الدراسات السياسية تطور بشكل كبير خلال القرن العشرين ، وأصبحت الى اتهامات متعلقة بالانظم السياسية المقارنة ، وبالسياسات المقارنة نظرا لأهمية ودور المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية .

١٠. التنمية السياسية :

برز الاهتمام بالتنمية السياسية ، وخاصة في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد نيل العديد من هذه الدول لاستقلالها ، وحاجتها إلى برامج في التنمية السياسية لتحريك عجلة التطور والإصلاح السياسي في هذه البلدان .

١١. السياسة الدولية :

تعتبر من أهم مجالات علم السياسة ، حيث أصبح لها فروع واختصاصات ، مثل المنظمات الدولية والقانون الدولي والاقتصاد السياسي الدولي ، نظراً لأهمية العوامل التي تهتم بها هذه الدراسات .

١٢. المنهجية في العلوم السياسية :

يثير هذا الجانب من الدراسات جدلاً بين أساتذة العلوم السياسية حول المنهجية والطرق المتبعة في البحث العلمي ، وقد دخل هذا الجدل مرحلة متطورة وجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، حيث برزت الاتجاهات المسماة النقدية ، أو ما بعد الوضعية في دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام ، والعلوم السياسية بشكل خاص .

في حين ارتأت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٧٣ أن تحدد مواضيع علم السياسة كما يلي :

١. المؤسسات السياسية والسلوك السياسي و يتضمن :

- أ. تحليل النظم بعينها والنظم الفرعية .
 - ب. عمليات صنع القرار .
 - ت. النخب والنخب المعارضة .
 - ث. المشاركة السياسية الجماهيرية والتواصل .
 - ج. الأحزاب والحركات الجماهيرية والاتحادات و النقابات .
 - ح. التنمية السياسية و التحديث السياسي .
 - خ. القيم والإيديولوجيات نظم الاعتقاد ، الثقافة السياسية .
- ٢. القانون الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية وتتضمن :**

- أ. القانون الدولي .
- ب. المنظمات الدولية .
- ت. السياسة الدولية .

٣. المنهجية ، وتتضمن :

- أ. أساليب الحاسب الآلي .
- ب. تحليل المضمون .
- ت. نظرية المعرفة وفلسفة القيم .
- ث. التعميم التجريبي .
- ج. جمع البيانات الميدانية .
- ح. القياس وبناء المقاييس .
- خ. بناء النماذج .

د. التحليل الإحصائي .

ذ. نظم و تحليل المسح .

٤. الاستقرار وعدم الاستقرار والتغير السياسي :

أ. التعديل والانتشار الثقافي .

ب. الشخصية والدافعية .

ت. القيادة والتجنيد السياسي .

ث. التنشئة السياسية .

ج. الثورة والعنف .

ح. المدارس و التعليم السياسي .

خ. التدرج الاجتماعي والاقتصادي .

٥. السياسة العامة وتتضمن :

أ. نظرية السياسية العامة .

ب. قياس السياسة العامة .

ت. السياسة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي .

ث. العلم والتكنولوجيا .

ج. الموارد الطبيعية والبيئية .

ح. التعليم .

خ. الفقر والرفاهية

د. السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية .

٦. الإدارة العامة وتتضمن :

أ. البيروقراطية .

ب. الإدارة المقارنة .

- ت. التحليل الإداري .
- ث. نظرية التنظيم والسلوك التنظيمي .
- ج. إدارة الأفراد .
- ح. التخطيط والبرمجة والموازنة .
- خ. السياسة والإدارة .
- د. تحليل النظم .
٧. المؤسسات والعمليات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية ، وتتضمن :
- أ. المحاكم والسلوك القضائي .
- ب. الانتخابات والسلوك التصويتي .
- ت. السياسة الاثنية (العرقية) .
- ث. الهيئات التنفيذية .
- ج. جماعات الضغط .
- ح. العلاقة بين المؤسسات الحكومية .
- خ. الهيئات التشريعية .
- د. التاريخ السياسي والدستوري .
- ذ. الأحزاب السياسية في أمريكا .
- ر. القانون العام
- ز. الرأي العام .
- س. حكومة الولايات والحكومات المحلية .
- ش. السياسة الحضرية .

على الرغم من شمولية هذه القوائم إلا أنها افتقرت إلى مواضيع عديدة أخرى ، مثل الجغرافية السياسية ، وعلم الاجتماع السياسي ، وعلم النفس السياسي ، و مواضيع أخرى .

المحاضرة السادسة : أسس وخطوات البحث العلمي

أولاً : أسس البحث العلمي

يهتم علم السياسة بدراسة الجانب السياسي من الحياة الاجتماعية ، وما ينبعث عن هذا الجانب من ظواهر أخرى ، ويدرسها دراسة علمية تحليلية ، وذلك عبر مناهج علمية يستطيع بواسطتها الوصول إلى قوانين النمو السياسي والقضايا العامة ، والمقصود بالمناهج العلمية هنا ، الطرق التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى القضايا الكلية التي يطلق عليها أحياناً القوانين .

لقد اهتم العلماء بوضع أسس للدراسة يسير على هديها الباحثون في دراساتهم ، ليكونوا في منأى عن الزلل والانحراف في الدراسة ، ولتأتي نتائج دراساتهم أقرب إلى حقائق الأمور ، ومن أهم هذه الدراسات ، دراسة الظواهر السياسية بذات الطرق التي تدرس بها الظواهر الطبيعية الأخرى لأنها تصلح لأن تكون مادة للملاحظة والتجربة ، وأن يُنظر إليها بشكل منفصل عن شعور الباحث ، مع عدم التسليم بصدق قضية ما لم تدرك بوضوح تام ويتم التأكد من مصداقيتها .

و يتم ذلك بتحرر الباحث من كل فكرة سابقة يعرفها عن الظواهر السياسية والاجتماعية ، حتى لا يقع أثير أفكاره الشخصية ، ويجب أن يتحرر الباحث من الآراء الساذجة التي يحفظها العامة ويتوارثها الأفراد من القوى المؤثرة في الظواهر السياسية ، لأن ليس لها أية دلالة علمية .

ان المطلوب من الباحث هو عدم التأثر بمشاعره الخاصة أو بتجاربه الخاصة عند دراسة موضوع سياسي ، لأن ذلك لا يستقيم مع النزعة العلمية التي تتطلب من الباحث أن يُجرد نفسه من كافة النزعات والأفكار الخاصة . وبناء على ما سبق ، على الباحث أن يقوم بما يلي :

١. تحديد الظاهرة موضوع الدراسة تحديداً دقيقاً .
٢. تحليل الظاهرة إلى أبسط عناصرها وأدق تفاصيلها من المركب البسيط الى الأبسط ، وذلك لإدراك أسباب حدوثها و التمييز بين النتائج و المقدمات.
٣. يجب أن تكون غاية الباحث واضحة وجليه حتى لا يضيع وقت ومجهوده سدى .
٤. دراية الباحث بالمسائل المتعلقة بموضوعه و اهدافه ، لتساعده على القاء الضوء على النواحي المجهولة منه ، وتقرب له تحقيق الهدف .
٥. تماسك أجزاء البحث وعدم تناقضها ، وذلك لعدم الوصول إلى نتائج جزائر متضاربة.
٦. خلو البحث بتفريعاته من الحشو اللفظي والإضافات التي لا ترتبط بجوهر الموضوع.
٧. المعرفة المستمرة بالأحكام والقوانين التي تصل إليها جميع فروع العلوم الإنسانية.

المحاضرة السابعة : مناهج البحث :

يقصد بالمنهج الطريقة التي يعتمدها الباحث من أجل بلوغ الحقيقة ، أو ما يعتبره حقيقة . وهو مكون من عدة عمليات تتكامل مع بعضها بترتيب منطقي لتحقيق هدف واحد هو اكتشاف علاقات أو معلومات جديدة تطور أو تصحح ما توصلت إليه الأبحاث السابقة . ويعني المنهج أيضاً عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية ، البشرية منها والمادية ، البيئية والفكرية ، تنظم بشكل مترابط ومنسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويُعلق عليها .

أولاً : المقترَب التاريخي Historical Approach

يقوم هذا المقرب على تتبع الظاهرة السياسية ، ويهدف الى تفسير الاحداث والكشف عن العوامل والمتغيرات التي ادت اليها ، والنتائج التي تمخضت عنها . اذ يعتمد إلى التحليل السياسي للأحداث ، فيقوم الباحث بدراسة وتحليل الشواهد والأحداث التاريخية ويعقد بينها مقارنات لإيجاد العلاقات والمسببات ، وبالتالي الوصول إلى تعميمات . وبياضاح اكثر يركز المقترَب على دراسة الأحداث السياسية حسب سلسلها التاريخي وحيثما تترتب معرفة الحاضر على تجارب الماضي ، واستخدام هذا المقترَب للخروج بمبادئ او قوانين عامة تصبح الأساس في صياغة الفرضيات والنظريات السياسية .

إن من اهم مصادر المقترَب التاريخي ، الوثائق ، السجلات ، المذكرات ، كمصادر اساس ، والتراجم والتقارير والكتب والدراسات التاريخية ويقوم الباحث من خلال هذا المقترَب بالاستقصاء والتسجيل عما كان ويفسر الوقائع التي حدثت في الماضي ، ثم الحاضر والى حد ما تتنبأ بالمستقبل ، وكان من أوائل مستخدميه (ارسطو) .

و من نقاط ضعف هذا المقرب ، لا يستطيع التوصل إلى حلول منطقية لمشكلات السياسية المعاصرة ، فكل عصر مشكلاته ، والتاريخ لا يعيد نفسه.

فضلاً عن أن دراسة الظاهرة السياسية تاريخياً ، لا يمكن أن يكون بصورة جامدة (Static) ، بل دينامية متحركة (Dynamic) فالعلاقات بين بلدين لا يمكن دراستها بالرجوع إلى المادة التاريخية فقط ، بل بالتركيز على الظروف والعلاقات الذاتية والموضوعية التي ارتبطت بها ، وحددت مساراتها ، مثل الظروف السياسية والاجتماعية والثقافية . وظروف البيئة الدولية التي أحاطت بالظاهرة ، سواء كانت ذاتية خاصة بالبلدين او موضوعية (اقليمية او دولية) ، والتي ترتبط بألية عمل النظام السياسي الدولي ومؤسساته التي شكلت البيئة الخارجية بين البلدين وحددت مساراتها واتجاهاتها.

وعلى الرغم من كل ذلك لا يمكن الركون الى هذا المقرب في تحليل الظواهر السياسية المعاصرة لكونه مقرب (وصفي) يسرد الاحداث ولكنه يبقى عاجزاً ، كما يقول (ريمون ارون) عن الوصول الى حقيقة الظاهرة السياسية وهو ما دعاه لربطها بعوامل اخرى نابعة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بحركة التاريخ للوقوف على اسبابها (لماذا حدث ؟ او كيف حدث ؟) كما أن لكل عصر مشكلاته و التاريخ لا يعيد نفسه .

ثانياً : المقرب الوصفي : Descriptive Approach

يرتكز هذا المقرب على وصف الظاهرة قيد الدراسة ، للوصول إلى الاسباب التي ادت اليها ، والعوامل التي تتحكم فيها ، ثم استخلاص النتائج لتعميمها . ويعد من أكثر المقربات استخداماً من قبل التربويين ، ويستخدم بدرجة اقل عن صعيد

الدراسات المقارنة في علم السياسة ، ودراسات الرأي العام ، وفي دراسة حالة (الدولة ، او المؤسسة) ومن اهم خصائصه :

الدراسة المسحية على جمع المعلومات عن موقف او ظاهرة سياسية معينة من عدد كبير نسبياً من الحالات في وقت محدد . إذ يتم جمع المعلومات اما بمسح السكان أو بمسح عينة مختارة منهم ، على أن يكون اختيارها بشكل واقعي وتمثل كل المجتمع . ومن الأمثلة عن هذه الدراسات :

١. **المسح الاجتماعي** : كالذي يجري لدراسة أحوال السجناء ، أو طريقة حياة الأسرة او اوضاع العمال ، أو عن مشاهدة الأطفال للتلفاز وعلاقته بالذكاء والتحصيل الدراسي..... الخ

٢. **المسح التعليمي** : ويجري لغرض مقارنة التحصيل الدراسي في مدارس دولة محددة ، او نظم تربوية لأنظمة سياسية مختلفة الخ

٣. **مسح الرأي العام** : ويعد هذا المسح من اهم انماط المقرب الوصفي لدراسة الظاهرة السياسية ، لاسيما فيما يتعلق بآراء الناخبين ، أو موقف الرأي العام من حزب أو برنامج سياسي أو حكومة ما الخ . ولما كان من العسير معرفة وجهات نظر كل أفراد المجتمع ، يتم اللجوء الى اختيار عينة ينبغي أن تكون مختارة وممثلة بشكل دقيق لكل فئات المجتمع ، اي لا تكون عينة (متحيزة) لهذا الطرف أو ذلك .

٤. **مسح السوق** : يتضمن محاولة (قياس رد الفعل) للمنتجات الاستهلاكية او تأثير الاعلان التجاري عن العادات الشرائية أو لزياد الترويج لسلعة ما ويتم معرفة ذلك باستخدام الاستبيان أو المقابلات ، ولهذا المسح اهمية لرجال التجارة والصناعة ،

الذين يترددون احياناً عن المخاطرة بإنتاج سلع جديدة ، قبل التأكد من تقبل الجمهور لها.

إزاء كل ما تقدم أن المقرب الوصفي كالمقرب التاريخي ليس محبذاً في البحث في العلوم السياسية ، على الرغم من استخدامها في العديد من البحوث والدراسات ؛ لإعتمادها على الوصف بشكل رئيسي بدلاً عن التحليل والتنبؤ.

ثالثاً : المقرب القانوني : Legalistic Approach

يعد أحد المقربات التي يستخدمها الباحثون في العلوم السياسية . فنظام الدولة الدستوري يعده العديد من علماء السياسة مدخلاً أساسياً في دراسة الدولة . فالمجتمع السياسي من وجهة نظرهم لا يعدو أن يكون مجموعة من الحقوق في مقابل مجموعة من الواجبات . ومن خلال استخدامهم لهذا المقرب يحاولون تبيان مدى تأثير العلاقات السياسية على تطبيق القانون وتنفيذه .

رابعاً : المقرب السلوكي : Behaviour Approach

يجرى الاعتماد في هذا المقرب على المناهج الكمية لدراسة سلوك الأفراد والمؤسسات ، من خلال الاستبيانات والمقابلات الشخصية ، وفي البحث عن طبيعة الانتخابات لدراسة الرأي العام والاحزاب و عمليات صنع القرار . فبواسطة هذا المدخل يتم التركيز على سلوك صناع القرار ، والابتعاد عن دراسة الأشكال القانونية للمؤسسات . وجاء هذا المقرب كثمرة للتطورات التي حدثت في علم النفس والاجتماع ، لاسيما علم النفس الاجتماعي وكذلك التطور في دراسة الاتجاهات والشخصيات والميول ولدوافع لكل الفاعلين في الظواهر السياسية .

خامساً : المقرب المقارن

يعتمد هذا المنهج على (المقارنة) التي عدها الفيلسوف الفرنسي (دي توكيل) : (شيئاً أساسياً للفكر البشري علاوة على أنها جوهر المنهج العلمي) ، وللتمييز بين خصائص أو صفات مشتركة أو مختلفة بين شيئين أو ظاهرتين أو أكثر ، يتم التفصي عن نقاط التشابه أو الاختلاف بينهما ، والغاية من استخدام هذا المقرب تضحى التمييز بين خصائص أو سمات ظاهرتين سياسيتين أو أكثر .

ولعل من أوائل من اعتمد واستخدام هذا المقرب (ارسطو) في كتابه (السياسة) بعد أن درس (١٥٨) دستوراً لدول المدن ، وقارن وحل ما يزيد

سادساً : مقرب منهج اتخاذ القرار : Disegin Making Approach

يركز هذا المقرب على ربط حركة الدولة بحركة من يتخذ القرارات فيها ، أي يربط بين سلوك صانع القرار وسلوك الدولة. وبالتالي ينصب الاهتمام على القرار السياسي فيها من جهة ، والمتغيرات المؤثرة في كيفية اتخاذ ذلك القرار من جهة أخرى . وبالتالي فإن الدولة وفقاً لذلك تتجسد من صناعات قراراتها . فمن يتولى المناصب الرئيسية في الوحدة السياسية هو الذي يتخذ القرار ، وان حركته السياسية تتأثر بكيفية ادراكه للمواقف من ناحية ، وبالمتغيرات الداخلية والخارجية من ناحية أخرى . ولأجل ذلك يستثمر صانع القرار الفرص التي تتيحها البيئتين الداخلية والخارجية بما يعزز القرار الذي يتخذه تعبيراً عن المصلحة الوطنية لدولته . وقد اولى (مودلسكي) اهتماماً بتجميع متغيرات صنع القرار والتي تندرج تحت مفهومي المصلحة والقوة . كما أن ربط سلوك الدولة بسلوك صانع قرارها ، وتأثر ذلك القرار بالبيئتين الداخلية والدولية ، يندرج وفقاً لنظرية (بارسون) العامة في الفعل ورد الفعل

المعتمدة على علم النفس الاجتماعي في تفسير المتغيرات التي تحدد توجهات صناع القرار وتبرر مواقف .

أن أهم ما يؤخذ على هذا المقترح الصعوبات التي تواجه الباحث في الإحاطة بشكل دقيق بالظاهرة السياسية ، فكثرة المتغيرات الداخلية والدولية والطبائع الشخصية لصناع القرار ، ونوعية ادراكهم للمواقف ناهيك عن درجة تأثرهم بوسائل الاتصال ... وجميعها لا يمكن لأي باحث قياسها من الناحية الكمية ، فضلاً عن صعوبة التوصل إلى قواعد موضوعية تفسير الوضع النفسي لصانع القرار ، وتتنبأ بمواقفه .

وإزاء كل ما تقدم من مقترحات (مداخل) شاع استخدامها بين الباحثين في العلوم السياسية ، هنالك مقترحات أخرى تم اللجوء إليها بدرجة أقل في بحث بعض الظواهر السياسية ، على الرغم من استخدامها بشكل أوسع في تخصصات أخرى في العلوم الاجتماعية (علم النفس ، الإعلام ، الجغرافية ،) وحتى في بعض العلوم الصرفة . حيث تم استعارتها في تفسير و تحليل بعض الظواهر السياسية ، وذلك وفقاً لطبيعة بعض تلك الظواهر ، او لشدة ارتباطها بالحقول المشتركة بين العلوم السياسية والعلوم الأخرى ، ولعل من أبرزها : المقترح النفسي - مقترح تحليل المضمون .

المحاضرة الثامنة : علاقة علم السياسية بالعلوم الأخرى

لعلم السياسة علاقة بكثير من العلوم الأخرى ، كعلم الاجتماع ، التاريخ ، القانون ، الديمغرافية ، الاقتصاد ، والجغرافية ، وهي الآتي :

أولاً : علاقة علم السياسة بالاجتماع

تعد السياسة إحدى مميزات التنظيم الاجتماعي ، لأن الغاية الأساسية للسياسة هي تنظيم المجتمع وتوطيد وجوده ، وإن الأنظمة والمؤسسات السياسية لا تنشأ الا في الوسط الاجتماعي ، وأن أي نظام لا يأخذ المعطيات الاجتماعية خاصة التركيبية الاجتماعية ، بعين الاعتبار لا يدوم طويلاً ، لذلك فان تطوير المجتمع وتطور الأنظمة السياسية مترابطان جدلياً .

ولا تستقر المؤسسات السياسية إلا بعد أن يكون المجتمع قد قطع شوطاً بعيداً في الاستقرار ومن ناحية أخرى فان القوى السياسية التي تتنافس على السلطة داخل المجتمع في قوى اجتماعية مهيمنة أي اجتماعية المنشأ ، سياسية الأهداف التي تسعى لتحقيقها .

بالمقابل فإن علم الاجتماع يهتم بكافة أنماط السلوك الاجتماعي ، كالعادات والتقاليد والقيم ، ومنها السلوك السياسي كونه سلوكاً اجتماعياً ، وقد نشأ علم السياسة كجزء من علم الاجتماع ، والسياسة كمنشأ اجتماعي تنطلق من المجتمع بتركيباته المختلفة . الاجتماعية والثقافية و الاقتصادية .

ان العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع متبادلة ووثيقة مما ساعد في ظهور علم الاجتماع السياسي ، الذي يعبر عن الأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق المجتمعات .

ان عالم السياسة لا يمكن أن يدرس الظاهرة السياسية بشكل مجرد وبعيد عن الوسط الاجتماعي ، ولا يمكن له دراسة الحياة السياسية في بلد ما عبر دراسة مجردة للقواعد الدستورية التي يركز عليها النظام السياسي ، دون العودة إلى دراسة الواقع الاجتماعي الذي انبثق منه هذا النظام ومن جهة أخرى ، فان عالم الاجتماع اثناء دراسته للظواهر الاجتماعية فانه يواجه ظواهر سياسية لا يمكنها أن تتجسد إلا في إطار اجتماعي ، إن علم السياسة وعلم الاجتماع يتبادلان التأثير أيضا في مجال الجماعات ، حيث يستفيد علم السياسة من أبحاث علم الاجتماع في هذا الإطار ، وخاصة حول عوامل تماسك القيادة ، ومعرفة اتجاهات الرأي العام والأحزاب والانتخابات ، بالمقابل فان علم الاجتماع يستفيد من الأبحاث السياسية وتفسيرها العلمي للأوجه السياسية لبعض الظواهر الاجتماعية ، كتحليل النخب السياسية مثلا. إن المجتمع هو الوعاء و القاعدة التي تعيش عليها الأفكار السياسية ، وان أي تغيير في المجتمع وقواه الاجتماعية ينعكس على الأفكار والنظريات السياسية .

ثانياً : علاقة علم السياسة بعلم التاريخ :

لا يمكن فصل الواقع السياسي عن جذوره التاريخية ، فالحوادث السياسية تعد من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة ، وذلك لمعرفة المصدر الرئيسي للأفكار والنظريات السياسية قديماً وحديثاً ولمعرفة ظروف نشأتها . فالظاهرة السياسية تنشأ وتتطور في سياق التطور التاريخي للمجتمع ، وأن دراسة الماضي تسهم في كشف حقيقة الحاضر ، فالباحث السياسي لا يستطيع فهم المؤسسات السياسية والبنية السياسية دون الرجوع الى سياقها التاريخي ، الذي نشأت وتطورت في ظله وذلك لاكتشاف الأسباب السياسية الكامنة وراء الأحداث ، كشف القوى المحركة للحروب والثورات والتطورات الاجتماعية .

ان التاريخ السياسي للأمم والشعوب ، هو سياسة الماضي ، لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية ، سيما وأن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقاتهم مع بعضهم ، والقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأحوالها المعيشية وحياتها العامة ، وحتى هذا القليل منه يخضع للجانب السياسي ، ولهذا السبب نقول إنه يمكن للباحث السياسي أن يستفيد في استخلاص العبر والاعتباس منها لكن بحذر ومتجنباً المبالغات فيه و متنبهاً لدور الأهواء والرغبات في سرد التاريخ السياسي .

كما أن هناك كثير من الأحداث والوقائع كانت مصدراً لكثير من النظريات السياسية ، مثلا كل الأبحاث السياسية حول الأمن والسلم كتبت أثناء الحروب والثورات والفتن ، وبالمقابل أدت بعض النظريات والأفكار إلى المساهمة في قيام أحداث تاريخية ، مثل أفكار روسو ومونتسكيو وغيرهم والتي دفعت بالشعب الفرنسي إلى القيام بثورة ١٧٨٩. إن أفكار الصراع الطبقي ، والحرية والعدالة أدت إلى قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧.

وان التاريخ يضع لدى الباحثين كما هائلاً من التجارب التاريخية من اجل استنباط قوانين سياسية أو نظريات سياسية تحكم الواقع و تتنبأ بالمستقبل ، خاصة وأن الاضطرابات السياسية والثورات والأزمات والأحداث السياسية تشكل مادة أولية للباحث السياسي ، وكذلك دراسة العوامل السياسية والتيارات السياسية التي أثرت في كل مرحلة من مراحل التاريخ . يهتم بها الباحث السياسي لمعرفة العلاقات التي كانت قائمة بين الحكام والمحكومين ، أي العلاقات السلطوية التي تعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية .

هذا ، ويعتقد البعض إن التاريخ يعيد ذاته ، والحقيقة غير ذلك ، لأن تماثل الظروف والعوامل مع مثيلاتها في الوقت الحاضر نسبياً ، وبذلك يمكن التنبؤ بما سيحدث

بشكل تقريبي . إن العلاقة المتبادلة بين التاريخ والسياسة أنتجت فرعاً علمياً جديداً هو علم التاريخ السياسي .

المحاضرة التاسعة :

ثالثاً : علاقة علم السياسة بالقانون

لكي تتبين علاقة علم السياسة بالقانون لابد لنا من أن نعرف القانون أولاً :

القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد الحقوقية التي تنظم الروابط الاجتماعية و سلوك الأفراد في المجتمع ، إن كل مخالفة لهذه القواعد يستلزم جزاء ، وهذه القواعد ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة وإلزام الأفراد على طاعتها لانتظام المجتمع فالمعطيات الحقوقية تؤثر بشكل مباشر في الواقع السياسي وتتأثر بمعطياته ، لأن النظام السياسي بالأساس يركز على مجموع قواعد حقوقية ، وترسم هذه القواعد بدورها إطار عمل سياسة الدولة وتحدد الأسس التي تحكم عملها ، وشكل النظام السياسي وصلاحيات المسؤولين من جهة أخرى .

إن الدستور الذي يتكون من عدة قواعد قانونية يوزع الصلاحيات على المؤسسات الرئيسية في الدولة ، وذلك عبر تحديد وظيفة كل منها سواء أكان تشريعية أو تنفيذية أو قضائية . إن الدستور يحدد العلاقات التي تربط هذه المؤسسات فيما بينها ، وعلى هذه العلاقات يتحدد نوع النظام السياسي (برلمان - رئاسي - شبه رئاسي) . كما يحدد الدستور طريقة اختيار الحكام ، بالانتخاب أو بالوراثة ، ومنه يتحدد مدى مشاركة الشعب في السلطة فتكون السلطة إما ديمقراطية أو استبدادية .

إن قاعد اللعبة السياسية في أي بلد يحددها الدستور ، وذلك عبر تحديده صلاحيات كل مؤسسات الدولة ، وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات ، فلحجم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع والأمور الإجرائية المتعلقة باستخدام الإعلان وسقف الإنفاق المالي والإعلام دور أساسي في تحديد التحالفات ، وحجم التمثيل في مختلف المجالس ، وتحقيق التوازن السياسي .

إن القواعد الحقوقية تحدد حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة ، و بواسطتها تستطيع السلطة السياسية بسط سيطرتها على كافة أرجاء الوطن ، وتحقيق الامن والاستقرار والسلام الاجتماعي ، والقضاء على التناقضات الاجتماعية .

ايضا تتضمن القواعد الحقوقية القانون الدولي العام الذي يؤطر علاقات الدولة مع الدول الأخرى ، أي ينظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم ، وكيفية معالجة المشاكل الدولية والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة . من ناحية أخرى فان السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدار القواعد القانونية فالقانون يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي ، ويعكس أنماط العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات في المجتمع كما يعبر عن موازين القوى بين مختلف فئات المجتمع وتركيبته السياسية .

ان القوانين يضعها ويشعرها نواب لهم توجهات وممارسات خاصة بهم ، ولديهم خلفيات اجتماعية وسياسية ، فتأتي القوانين ترجمة لواقع سياسي ، وتهدف إلى تحقيق غاية ما في الشأن السياسي ، بمعنى أن الأهداف السياسية البعيدة والقريبة تتجيد بقوانين.

أن أثر المعطيات السياسية على القوانين يظهر بشكل بارز عند حصول التحولات السياسية الكبرى ، أي زمن الثورات الشعبية والتي تصنع ثورة في عالم القانون واكبر مثال على ذلك والثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩ ، والتي ألغت قوانين الإقطاع

، وأحلت قوانين ليبرالية ديمقراطية مكانها. والثورة الروسية الاشتراكية لعام ١٩١٧ ، التي ألغت النظام الإقطاعي القيصري ، وأحلت محله القوانين الاشتراكية .

إن الدول المتقدمة تقنن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بمجموعة من التشريعات المستمرة حسب الحاجة إليها وفي ضوء المستجدات العلمية والإنسانية ، بينما الدول النامية فتكون أقل ممارسة إلى القوانين ، وأكثر ممارسة للأعراف والتقاليد المحلية.

رابعاً : علاقة علم السياسة بالديمغرافية :

يعدّ الشعب مصدر السياسة و أداة عملها ، ومن الطبيعي أن تقوم علاقة وطيدة بين علم السياسة و الديمغرافيا ، وقد أشار إلى ذلك كل من أرسطو وأفلاطون . ومن بعدهما روسو و مونتسكيو .

إن التكوين البشري لشعب من الشعوب يلعب دورا بارزا في تحديد بنية المجتمع السياسي وشكل الدولة. فالدول ذات الشعوب المتنوعة الأعراق والاثنيات والقوميات تتعكس هذه التركيبة على مؤسساتها الدستورية ، وغالباً ما يكون نظامها السياسي فيدرالياً ، وهذه الدول منها ما يوفق بتحقيق التماسك والاستقرار عبر المرونة السياسية ، ومنها لا يوفق بسبب تصلب المواقف من قبل الجماعات ، والتناحر والاستعلاء من قبل البعض الآخر . كما أن للتحركات السكانية أثراً بالغاً على القاعدة الاجتماعية للسلطة. بعد الثورة الصناعية وظهور التكتلات والتجمعات العمالية الكبرى ، انتشرت الأيديولوجيات اليسارية في أوساطها ، وأصبحت هذه التجمعات تشكل عامل خوف لبعض القوى السياسية المناوئة لها . ومن جهة أخرى ، تتأثر بنية الأحزاب بالمعطيات الديمغرافية من خلال الصراع بين الأجيال الشابة

وكبار السن حول تحديد الاتجاهات السياسية ، حيث يميل كبار السن للمحافظة على اتجاهات الأحزاب بينما الشباب يميلون للتجديد والتحديث .

إن تزايد عدد السكان في دولة ما قد يصبح مصدر قلق للدول المجاورة ، مثلما حدث في ألمانيا واليابان ١٩٣٩ - ١٩٤٥ مما أدى إلى حروب توسعية على حساب الدول الأخرى .

ويرى باحثون ان زيادة عدد النساء على الرجال في الهيئة الناخبة في أمريكا قد اثر بشكل عام على الانتخابات لصالح القوى المحافظة في إشارة إلى اثر الواقع السكاني على الانتخابات.

هذا من جهة ، أما من جهة أخرى فانه لابد للقرارات السياسية من أن تأخذ المعطيات الديمغرافية بالاعتبار ، حين وضع خطة اقتصادية ، اجتماعية وصحية وبالأخص الدراسات الإحصائية التي يقدمها علم الديمغرافيا ، هذا ، وتضع الدول في سياستها خططا لتحقيق توازن سكاني بين الريف والمدينة ، عبر تنمية البنى التحتية من كهرباء وصحة ومواصلات وفرص عمل ، كما تعتمد هذه الدول إلى تنظيم النسل وأحياناً إلى الحد منه ، إذا عانت من كثافة سكانية أو اضغط سكاني كما هو الحال في الهند ، بينما بعض الدول تشجع النسل ، إذا عانت من قلة النسل كما هو الحال في فرنسا مثلاً .

المحاضرة العاشرة :

خامساً : علاقة علم السياسة بالاقتصاد :

إن العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط و التأثير المتبادل ، فالموقع الذي تحتله المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هو خير دليل على العلاقة المتينة بين السياسة والاقتصاد . فالإقتصاد يهتم بالجهود التي يبذلها المواطن من أجل إشباع حاجاته المادية ، وهذه الجهود ذاتها تخضع للضوابط والقواعد السياسية التي يقوم عليها المجتمع ، وبالمقابل هذه الضوابط والقواعد تتأثر بالمعطيات الاقتصادية .

وربما هذا ما دعا الماركسية إلى إنكار وجود ظواهر سياسية قائمة بذاتها واعتبار الدولة ظاهرة ثانوية مرتبطة بالبنية الاقتصادية ، وإن القدرة السياسية ظاهرة اقتصادية طبقية وأداة لسيطرة طبقة على أخرى ، وإن الدولة وليدة التناقضات الطبقية وتزول بزوالها. والحقيقة ، مهما كان تأثير الاقتصاد في السياسة كبيراً لا يمكننا تفسير الظاهرة السياسية تفسيراً وحيد الجانب ، كما انه لا يمكننا القبول بالنظرية الليبرالية القائلة بفصل السياسة عن الاقتصاد . وبعدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لأن الواقع أثبت دور وأهمية تدخل الدولة في الأقتصاد وخاصة أثناء فترة الأزمات الاقتصادية .

ان للمعطيات الاقتصادية أثرا بارزاً على السياسة ، سواء أكان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي ، وللعوامل الاقتصادية دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة ، فالدول الغنية تميل عادة إلى اعتماد أنظمة ليبرالية ، وبينما الدول الفقيرة تكون الأكثر ملائمة لإقامة أنظمة استبدادية بسبب شح الموارد الاقتصادية ، أو سوء توزيع الثروة الاقتصادية . وإلى جانب ذلك فان النظم السياسية منذ القدم

ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية فيها ، فقد اقترنت الأنظمة الحكم الملكية المطلقة بوجود النظام الإقطاعي . بينما ترادفت النظم السياسية البرجوازية مع أنظمة الحكم الدستورية المقيدة . وفي بداية العهد الاستعماري ، كانت الطبقة الرأسمالية و البرجوازية تفرض على حكوماتها التوسع الاستعماري بحثاً عن المواد الأولية والأسواق التجارية ، ولذلك اتبعت سياسة بناء جيوش قوية حديثة و إرسال البوارج الحربية والسفن الحماية رعاياها ، ومنع الدول الأخرى من منافستها في مختلف القارات .

إن الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي ، بسبب الحد من موجة المطالب الاستجابة لدعوات التغيير ، بينما تساعد الأزمات الاقتصادية على حصول تغييرات سياسية كبيرة وجذرية .

ومن ناحية أخرى فإن للموارد الطبيعية أثراً في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها ، فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحراً في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد .

وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد في السياسة ، فإن هناك تأثيراً للسياسة على الاقتصاد كثيرا ما تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها ، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات . وتكون وظيفة الدولة في النظام الاشتراكي واسعة وتتدخل في كل مجالات الاقتصاد والادارة والاستيراد والتصدير وغيرها . أما في الدول ذات النظم الرأسمالية فإن تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يكون جزئياً بسبب قانون السوق والمنافسة الحرة .

ان تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتدرج من حد أدنى يبدأ من وضع القوانين التي تنظم وتقرض الضرائب ، وسن التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية و الشركات والتجارة ، ورسم سياسة إنمائية شاملة إلى حد أقصى يقضي بتوجيه الاقتصاد توجيهاً مباشراً ، وذلك وفقاً للإيديولوجية التي يتركز عليها النظام السياسي ، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية .

ان حماية النقد الوطني هي من أولى مهمات الدولة ، وحتى أكثر الأنظمة مغالاة في الليبرالية تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لحماية النقد من تدني قيمته . كما أن السلطات العامة تضع سياسات المواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة الأزمات المعيشية ، كما تعمل على تقليص الفوارق والتفاوت بين مختلف المناطق والطبقات نظراً للانعكاسات السلبية التي تتركها على وحدة تماسك الشعب .

ان الدول الضعيفة اقتصادياً تعول على الدول القوية اقتصادياً في الحصول على القروض والمساعدات فيصبح اقتصادها تابعاً اقتصادياً وسياسياً للدول المانحة للقروض المساعدات.

أخيراً العلاقة بين الاقتصاد والسياسة متينة ، بحيث أصبح من الضروري الاستعانة بعلم الاقتصاد لفهم بعض الظواهر السياسية ، كما أن الاستعانة بعلم السياسية يساعد على فهم الأبعاد السياسية للظواهر الاقتصادية .

سادساً : علاقة علم السياسية بالجغرافية : القرار الأسهم وبشكل كبير على دور السعر ما أن الاستعانة بعلم زاهر الاقتصادية

ركز كثير من المفكرين انتباههم وبشكل كبير على دور المعطيات الجغرافية وتأثيرها في السياسة وعلى رأسهم جان بودان وابن خلدون و مونتسكيو ، كما اكدها العالم العربي ابن خلدون موضعاً أهميتها في قوتها وضعفها . وخاصة فيما يتعلق بتأثير

البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد والجماعات ونمط التجمعات البشرية والطرق المتبعة في تحصيل معاشها ، فظهر ما يسمى الجيوبوليتيك الذي اوجده العالم الألماني راتزل ، وذلك للدلالة على الأثر الكبير للمعطيات الجغرافية في الواقع السياس بشكل عام ، وحقل السياسة الدولية بشكل خاص. وليبين أن سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها ببعض تتأثر إلى حد كبير بالجغرافية و الموقع الجغرافي ، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني التي تتضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض . ثم تبعه ماكيندر العالم الجغرافي البريطاني الذي انطلق من القول أن أوروبا وأفريقيا وآسيا تشكل كتلة واحدة اسمها جزيرة العالم وخلص إلى الاستنتاج بان من يسيطر على وسط هذه الجزيرة أي روسيا ، يستطيع قيادة الجزيرة بكاملها ، وبالتالي العالم بأسره ، واستخدام مصطلح ومفهوم الجيوبوليتك كذريعة للتوسع الألماني في ظل الحكم النازي الهتلري .

ان أهمية العوامل الجغرافية نسبية ، لأن لكثير منها قد تم تجاوزه بسبب التطور التكنولوجي ، وخاصة في مجال المواصلات واستخراج الموارد الطبيعية ونتاج الموارد الزراعية . إن الإنسان في العصر الحديث استطاع أن يتغلب ويتحرر من عناصر المناخ ولم يعد من الضروري أن يسكن الإنسان إلى جانب الأنهار . لأن الإنسان ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها . إذ انه يجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فانه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة التي تلائمه .

ويظهر تأثير المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية أو بالنسبة إلى الأنظمة نفسها ، فالموقع الجغرافي لبلدان كثيرة يشكل عنصراً أساسياً وحاسماً في سياستها ونظامها ، فتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى ، فرض على العديد من الدول إتباع سياسات ملائمة أو منسجمة مع سياسة الدول العظمي وخاصة الولايات

المتحدة الأمريكية ، وإن الخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى كان ولا يزال بمثابة المقامرة الكبرى التي يمكن أن تعرض هذه الدول لكثير من الضغوط وأحياناً للغزو من قبل الدول الكبرى.

كما أن هناك كثيراً من الدول بحكم موقعها الجغرافي مضطرة لإتباع سياسة محددة وفقاً لموازين القوى الإقليمية ، وبعضها معرض لتجاذب دولي بسبب موقعها الاستراتيجي أو لوجود ثروات طبيعية فيها ، وهذا له دور كبير في رسم سياساتها الخارجية مثل دول الخليج العربي والقرن الأفريقي .

ويلعب العامل الجغرافي أحياناً دوراً رئيسياً في تشكيل النظام السياسي ، مثال سويسرا التي تتكون من مجموعة من الأودية في وسط جبال الألب مما أدى إلى نشوء تجمعات بشرية من قوميات مختلفة في قلب هذه الأودية ، أدت العلاقة فيما بينها إلى قيام اتحاد فيدرالي .

إن البلدان ذات المساحات الشاسعة ، مثل أمريكا والبرازيل وألمانيا اعتمدت النظام الفيدرالي ، بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على إدارة شؤون البلاد في كافة المناطق بشكل مباشر .

والخلاصة هي أن للمعطيات الجغرافية أثراً كبيراً في شكل الدولة ونظامها السياسي ، وفي قوتها وعلاقاتها بغيرها من الدول .